دراسة التقارب الاقتصادي والاجتماعي لدول المغرب العربي
حالة: تونس، الجزائر والمغرب

Study Of Economic And Social Convergence Of The Maghreb Countries; Case: Tunisia, Algeria And Morocco

د. معوشي عيماد، جامعة المدية، imaouchi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/17 تاريخ القبول:2019/11/21 تاريخ النشر: 2019/12/29

ملخص:

في هذه الورقة البحثية قمنا بتحليل أهم المؤشرات ذات الإرتباط بنتاج الخطط التنموية للدول المغاربية وبالأخص الجزائر، تونس والمغرب، إتسمت الإقتصادات الثلاثة بالتجانس كما تم توضيحه من خلال معطيات لفترة زمنية سابقة وحديثة، أما نقاط الإختلاف بين الإقتصادات الثلاثة كانت نتيجة لظروف عرضية تخضع للأوضاع السياسية، وأحيانا لعوامل خارجية كإنهيار اسعار البترول على سبيل المثال للجزائر وعوامل أخرى مرتبطة بحالة كل دولة.

الكلمات المفتاحية : النمو الإقتصادي ؛ المغرب العربي ؛ البطالة ؛ الفقر ؛ التضخم.

تصنيف JEL : O2، R1

Abstract:

Through this research paper, we analyzed the most important indicators related to the product of the implementation of the development plans of the Maghreb countries, especially Algeria, Tunisia and Morocco, where the three economies were homogeneous as illustrated by data for a previous and recent time period. The political situation, and sometimes external factors such as the collapse of oil prices, for example, Algeria and other factors linked to the state of each country.

keyword: Croissance Economique; Maghreb; Chômage; Pauvreté; Inflation.

JEL classification code : O2, R1

المؤلف المرسل: معوشي عيماد، الإيميل: imaouchi@gmail.com

1. مقدمة:

التقسيم التقليدي للدول إلى دول نامية وأخرى متقدمة انبثقت عنه عدة مسائل حيث نجد أن الدول المتقدمة تأخذ مؤشر النمو الإقتصادي لمحدد أساسي لسير الإقتصاد عندها، أما الدول النامية فنجد أنها تأخذ هذا المؤشر بالرغم من أنه لا يعبر كل التعبير عن الوضعية الإقتصادية لها حيث يجب مرافقته بمؤشرات تنموية أخرى ذات صلة بمختلف جوانب الإقتصاد وتمس في نفس الوقت الشق الإجتماعي نظرا لترابط المسألة الإقتصادية بالمسألة الإجتماعية والذي تحدده السياسات العامة في الدول النامية من خلال البرامج التنموية الخاصة، في هذه الورقة البحثية المعنونة بدراسة مقارنة للوضعية الإقتصادية والإجتماعية للدول المغاربية نعنى بتحليل أهم المؤشرات ذات الإرتباط الوثيق بنتاج تطبيق الخطط التنموية لهذه الدول وذلك خلال العقد الأخير في ظل الظروف الراهنة على الصعيدين العالمي والمحلي وما تمخض عنه من سياسات داخلية وخارجية لهذه البلدان حيث يمكن القول أن الدراسة تبحث منذ منتصف العقد الماضي إلى غاية العام الفارط من كتابة هذه السطور، حيث إرتأينا التركيز على ثلاثة دول مغاربية متوسطية تتقاسم تاريخا مشتركا ومتقاربا وبنية إجتماعية متشابهة إلى حد ما، غير أنه تتفاوت في الخيارات الإقتصادية والسياسات الإجتماعية المنتهجة، وهذه الدول هي تونس، الجزائر والمغرب؛ ويمكننا طرح **الإشكالية** التالية: إلى أي مدى تتقارب الدول المغاربية عموما من الناحية الإقتصاديا وما أثر ذلك على العامل الإجتماعي وما هي أهم الفروقات بين تونس، الجزائر والمغرب على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي؟

للإجابة على التساؤول الرئيسي إرتأينا تقيمه إلى **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هو واقع أهم المؤشرات الإقتصادية لكل من تونس، الجزائر والمغرب ؟
- ما هو واقع أهم المؤشرات الإجتماعية لكل من تونس، الجزائر والمغرب ؟

1.1. فرضيات البحث:

للوصول إلى نتائج، نضع الفرضيات التالية:

- لا تتباعد المؤشرات الإقتصادية الكلية لكل من الجزائر، تونس والمغرب لكونهما يتشابهان من حيث البنية الإقتصادية .
- ليس هناك فروقات جوهرية بين المستوى المعيشي لكل من الدول الثلاثة.

2.1. المنهج المستخدم: نستخدم المنهج التحليلي والمقارن وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ونعتمد على تحليل أهم المؤشرات للإقتصادات الثلاثة المدروسة لتبيان أوجه الشبه والإختلاف للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة.

2. نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي:

الناتج المحلي هو مجموعة العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج من المواطنين والأجانب خلال فترة سنة، نتيجة إستخدامها في الأنشطة الإنتاجية داخل حدود الدولة. ويختلف عن الناتج الوطني في كون هذا الأخير يعبر عن مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج الوطنية خلال سنة، نتيجة إستخدامها في الأنشطة الإنتاجية سواء كان ذلك داخل الدولة أم خارجها. (مندور، 2000، صفحة 148)

جدول 1 : الناتج المحلي الخام للجزائر، المغرب وتونس.

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	135	171	137	161	200	209	210	213	166	159	170	148
المغرب	79	92	92	93	101	98	106	109	100	103	109	108
تونس	39	44	43	44	45	45	45	47	43	42	40	39

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

شكل 1 : الناتج المحلي الخام للجزائر، المغرب وتونس.

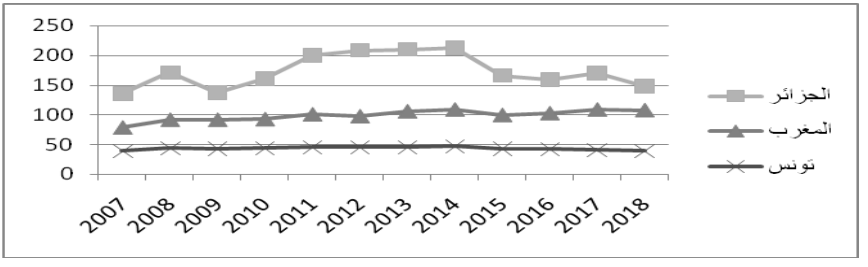

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج Excel

الجزائر خلال العشر سنوات من 2007 إلى 2018 عرفت صدمتين لإنخفاض حاد في ناتجها المحلي الأولى سنة 2009 حيث كان سببه إنكماش إقتصادي حاد نتيجة لضعف

القدرة الشرائية أما الصدمة الثانية فكانت مباشرة بعد منتصف 2014 أي سنة 2015 حيث عرفت الجزائر إنخفاض حاد في مداخيلها من الجباية البترولية ما اثر بشكل مباشر على الإنفاق الكلي من جهة وعلى الإستهلاك المحلي وهو مستقر على هذه الحالة إلى غاية السنة الحالية ما لم تتحسن أسعار المحروقات، حيث عرفت سنة 2014 أقصى قيمة للناتج المحلي الخام بـ 213 مليار دولار، أما فيما يخص الجارتين تونس والمغرب فإن حجم الناتج المحلي الخام كان مستقرا نسبيا والذي كان اقل من حجمه في الجزائر طيلة السنوات العشر المدروسة، غير أن الملاحظ هو الإرتفاع الطفيف المسجل للمغرب (يمر على عتبة 100 مليار دولار سنة 2013) والإنخفاض الخفيف بالنسبة لتونس (لم يتخطى عتبة 50 مليار دولار) حيث هذه الأخيرة عرفت تحولات سياسية ظرفية أدت إلى هذا الإنكماش الموزع بنسبة صغيرة على طول العقد الأخير خاصة وأن إقتصادها مبني على المداخيل السياحية، أما بالنسبة للمغرب فالإستقرار في النظام الإقتصادي والسياسات المتبعة أدى إلى عدم ظهور صدمات ملموسة. تعتمد نسبة النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على العملة المحلية الثابتة (أطلس بيانات العالم، 2018).

جدول 2 : النمو الإقتصادي للجزائر، المغرب وتونس.

الوحدة: %

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	3,4	2,4	1,6	3,6	2,8	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,4	2,5
المغرب	3,5	5,9	4,2	3,8	5,2	3,0	4,5	2,7	4,6	1,1	4,1	3,2
تونس	6,7	4,2	3,0	3,5	1,9 –	4,0	2,9	3,0	1,2	1,1	2,0	2,4

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

شكل 2 : النمو الإقتصادي للجزائر، المغرب وتونس.

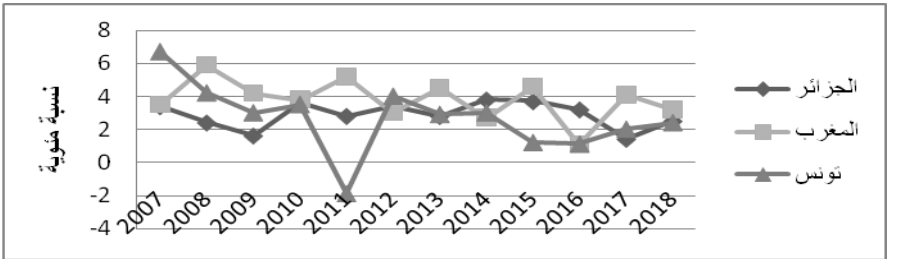

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

معدلات النمو للجزائر، تونس والمغرب بالرغم من كونها تعرف تذبذبات وعدم إستقرار طيلة العشر سنوات المدروسة، إلا أنه يمكن القول أن معدلات النمو الثلاثة تعرف إتجاها عاما نحو الإنخفاض إذا ما تجهلنا بعض الطفرات التي عرف إنخفاضا حادا مثلما حدث في تونس سنة 2011 حيث عرف النمو قيمة سالبة -1.9 %، الملاحظة الثانية التي لا يمكن إغفالها هو تقارب معدلات النمو بعدما كانت أكثر تباعدا .

3.إجمالي الناتج المحلي لكل نسمة:

إجمالي الناتج المحلي للفرد هو إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويُحسب دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها. ويُعبَّر عن إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي الحالي لكل فرد. وتُستنتج البيانات أولاً بتحويل إجمالي الناتج المحلي بالعملة الوطنية إلى الدولار الأمريكي ثم يُقسم على إجمالي عدد السكان (أطلس بيانات العالم، 2018).

جدول 3 : إجمالي الناتج المحلي الفردي للجزائر، المغرب وتونس.

الوحدة: دولار أمريكي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	3509	3987	4944	3886	4481	5575	5477	5466	4153	3928	4034
المغرب	2550	2947	3112	2897	3112	2980	3200	3260	2965	2997	3137
تونس	3778	4308	4131	4140	4257	4138	4199	4274	3828	3666	3465

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

شكل 3 : تطور الناتج المحلي للفرد

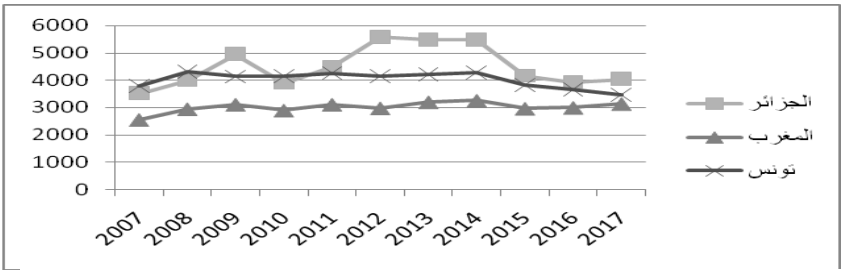

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

ما يمكن ملاحظته وبشكل جلي من خلال الرسم أن تونس تحقق أعلى نصيب فردي من الناتج المحلي الخام من المغرب على طول العشرة سنوات بالرغم من أن المغرب تحقق أعلى ناتج محلي خام وهذا يرجع إلى عدد السكان الذي يكون أقل منه في المغرب، ونرجع لمسالة الكثافة السكانية ونمو السكان في بند لاحق، لكن التدهور الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي في تونس منذ سنة 2014 حوالي 4200 دولار للفرد، والإرتفاع المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي في المغرب ليصل إلى 3137 دو./ف. سنة 2017 وإذا استمر على هذا المنوال فسيفوق تونس في آفاق 2020. أما الملاحظة الثانية هو أن وإلى غاية 2012 كان نصيف الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر وتونس يتذبذبان حول بعضهما، وهذا الأمر غير جيد بالنسبة للجزائر كون ناتجا المحلي أكبر بأربع مرات من الناتج المحلي التونسي. لعود الناتج المحلي للفرد في الجزائر إلى الإرتفاع وسرعان ما عاد ليستقر عند المستويات الأولى حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2012 بـ 5575 دو./ف. لتقترب في النهاية كل المستويات.

4. تضخم مؤشر أسعار المستهلكين:

التضخم يعكس نسبة التغير السنوي في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة سلع وخدمات قد تكون ثابتة أو متغيرة في فترات محددة، على سبيل المثال سنويًا. وعادة ما تُستخدم صيغة« لاسبير » . وبيانات التضخم هي معدلات للعام بكامله، وليست بيانات نهاية الفترة .(أطلس بيانات العالم، 2018) ويعتبر مؤشر أسعار المستهلكين أكثر إستعمالا في قياس القوة الشرائية للدينار في الجزائر، ونفس الشئ بالنسبة لأغلبية الدول. (تومي، بدون سنة نشر، صفحة 64)؛ أبسط الأرقام القياسية هو الرقم القياسي البسيط، عن طريق أخذ مجموع الأسعار في السنة المقارنة وتقسيمه على مجموع الأسعار في سنة الأساس، ثم يضرب الناتج في مئة، دون أخذ الكميات سواء في سنة المقارنة أو سنة الأساس بعين الاعتبار. هناك تقنيات أخرى تعتمد على الترجيح بالأوزان أو الكميات مثل: رقم لاسبيرز (*Laspeyres*) القياسي الذي يستخدم كميات سنة الأساس للترجيح، ورقم باش (*Paasche*) القياسي الذي يستخدم الترجيع اعتمادا على كميات سنة المقارنة. (كلاس،

1993، صفحة 221). هناك رقم قياسي يتمثل في بإيجاد الوسط الهندسي بينهما وهو رقم فيشر (Goldfarb & Pardoux, 2000, p. 52)

جدول 4 : مؤشر أسعار المستهلكين للجزائر، المغرب وتونس.

الوحدة: %

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6
المغرب	2,0	3,9	1,0	1,0	0,9	1,3	1,9	0,4	1,5	1,6	0,8
تونس	3,4	4,9	3,5	4,4	3,5	5,1	5,8	4,9	4,9	3,7	5,3

المصدر:1.: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

2.The World Bank. **2019**.*on line.*

عموما المغرب يعرف أدنى المستويات لأسعار المستهلك طيلة فترة الدراسة، أما الجزائر وتونس فتقتربان من حيث المستويات وتبتعدان بصفة دورية سنوية غير أنهما تتذبذبان عند مستويات متقاربة للغاية.

شكل 4 : تطور مؤشر أسعار المستهلكين

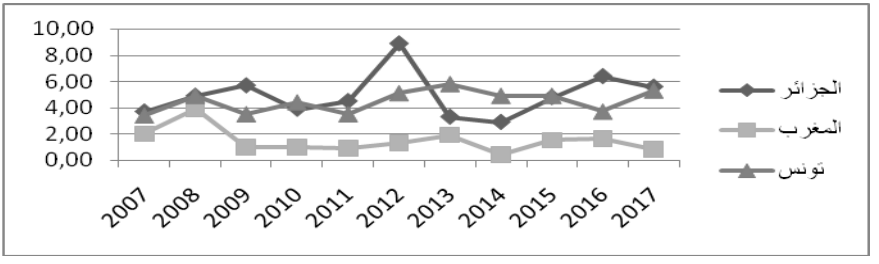

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

التضخم : هو تلك الحركة باتجاه الارتفاع، المتزامنة والمستمرة، لأسعار معظم المنتجات وعوامل الإنتاج. (A Jacquemin, 2006, p. 50) .الأرقام القياسية الأدوات العملية لاستبعاد أثر الأسعار أو التضخم، والرقم القياسي مؤشر إحصائي يوضح المقارنة النسبية بين رقمين أحدهما يستخدم كأساس للمقارنة، من الاستعمالات الأخرى لها التنبؤ بما يحدث لمختلف المتغيرات الاقتصادية –هذا لأننا نتكلم في المجال الخاص بالدراسات الاقتصادية– (المعهد العربي للتخطيط، 2003، صفحة 3). معدل التضخم يحسب من التغير في هذا

الدليل أو الرقم القياسي المؤشر أو الأسعار*(P)* بصفة عامة. (ساموبلسون و هاوس، 2006، صفحة 435).

حيث يمكن استنتاج معدلات تضخم هذا المؤشر كنسبة مئوية كما يلي:

$$\text{معدل تضخم السعر للعام}(t) = \frac{\text{مستوى السعر للعام}\ (t) \ - \ \text{مستوى السعر للعام}\ (t-1)}{\text{مستوى السعر للعام}(t-1)} \times 100$$

جدول 5 : معدلات تضخم أسعار المستهلكين للجزائر، المغرب وتونس.

الوحدة: %

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	32,43	16,33	–	15,38	97,78	–	–	65,52	33,33	–
المغرب	95,00	–	0,00	–	44,44	46,15	–	275,00	6,67	–
تونس	44,12	–	25,71	–	45,71	13,73	–	0,00	–	43,24

المصدر: إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق.

ننوه إلى أحد المفهومين تناولنا أحدهما وهو التضخم ولم نتطرق إلى الآخر وهو الإنكماش. النشاط الإقتصادي داخل أي مجتمع يمكن أن يقود إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار أو إنخفاضه، الأول يدعى التضخم أما الثاني يدعى الإنكماش، (أحمد، 1984، صفحة 169)

شكل 5 : تطور معدلات تضخم أسعار المستهلكين

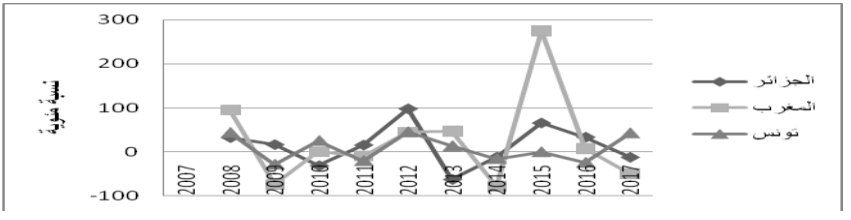

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

يتضح لنا الفتجوات التضخمية كانت هي السائدة في الإقتصادات الثلاثة، غير أن بعض الفجوات الإنكماشية تخللت الوضع خلا العشر سنوات الفارطة ولكن بدرجة أقل مثل عامي 2009 و2014، حيث نلحظ التقارب الكبير بين الإقتصادات الثلاثة في الفجوات التضخمية ما عدا المغرب الذي شهد وكحالة شاذة سنة 2015 فجوة تضخمية حادة وصلت إلى حدود 275 % .

5. معدلات البطالة:

حسب منظمة العمل الدولية فإن الافتقار إلى إحصاءات سوق العمل في أفريقيا عموما يجعل من الصعب تحديد معدل البطالة في هذه القارة. في الحالات النادرة التي توجد فيها بيانات، فإنها تشير إلى زيادة في المعدلات. العمالة الناقصة والبطالة تمس شريحة مهمة للغاية في جميع أنحاء إفريقيا.(l'Organisation internationale du Travail, 1996)

جدول 6 : معدلات البطالة لكل من الجزائر، المغرب وتونس.

الوحدة: %

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7
المغرب	9,8	9,6	9,1	9,1	8,9	9,0	9,2	9,9	9,7	9,9	10,2
تونس	12,4	12,4	13,3	13,0	18,9	16,7	15,3	15,0	15,4	15,5	15,5

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

شكل 6 : تطور معدلات البطالة

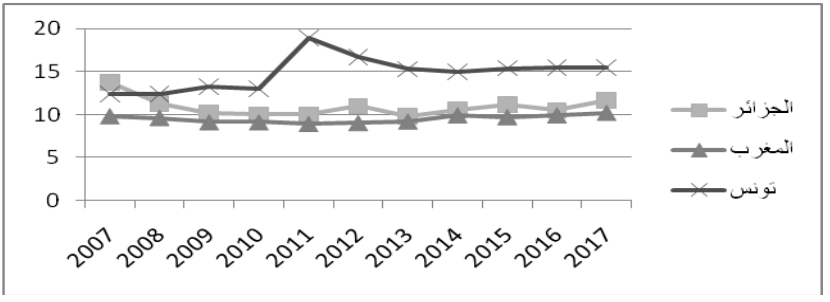

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

تفشي البطالة في المجتمع التونسي واضح لعشر سنوات فارطة حيث بلغت سنة 2012 أعلى معدل لها 16.7 % مما ينعكس سلبا على الوضعية الإجتماعية والإقتصادية للبد. أما المجتمع المغربي فعرف أدنى المعدلات بحوالي 9 % طيلة العشر سنوات المدروسة وهو معدل مقبول إذا ما قورن بكل من الجزائر وتونس في هذا الصدد لكنه يبقى رقما معتبرا ويمثل شريحة واسعة من القوى العاملة خاصة وإن كانت منتصب العمل غير مستقرة وموسمية. أما المجتمع الجزائر فظلت معدلات البطالة تتوسط المعدلين السابقين لكل من تونس والمغرب طيلة العشر سنوات الماضية والشئ المخيف فيها هو النزعة نحو الزيادة خلال الخمس سنوات

الماضية حيث بلغت سنة 2017 حوالي 11.7 % وهو رقم مخيف في ظل شريحة يد عاملة واسعة تنتظر العمل، ما ينعكس هو الآخر سلبا على الحالة الاجتماعية للسكان.

6. المديونية العامة الحكومية:

من أهم الأسباب التي جعلتنا نعطي هذا البند أهمية كبيرة في دراسة الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للدول التي نحن بصدد إجراء المقارنة لها، هو أنه من الصعب إن لم نقل مستحيل على البلد وخاصة البلد النامي كما هو حال الجزائر، تونس أو المغرب، أن يفكر في موقف التنكر لديونه الخارجية. مثل هذه المواقف من شأنها أن تجلب العقوبات الشديدة من قبل جبهة الدائنين، وهي بلا شك تجعل البلد يتحمل عواقب وخيمة، لا تقل عن تلك التكاليف التي ترهق كاهله جراء خدمات الديون بل أشد وطأة حيث على البلد الواقع تحت هذا الظرف أن يعترف بالأمر الواقع ويترك الدائنين والمؤسسات النقدية والمالية الدولية تبحث عن الحل. (مجيطنة، 2013، صفحة 220)

من هذا المنطلق تكون الدولة في أريحية تامة عندما تكون مديونيتها صفرا وتكون في وضع فقد السيادة النسبية كلما زادت مديونيتها وبالأخص عند العجز الكلي أو الجزئي في السداد، لكن التعاملات الإقتصادية الدولية وعدم عزلة معظم الدول تجعل من نسبة المديونية الصفرية حالة نظرية فقط، وتتذبذب مديونية كل دول في نطاق معين مع عدم أخذ النموذج الأمريكي ذو المديونية الضخمة حوالي 58 ألف مليار دولار،كحالة نظرا لخصوصيتها الكبيرة والمتطرفة.حتمية المقارنة تجعلنا نأخذ الدين الحكومي على شكل نسب من الناتج المحلي الخام، في الجدول التالي نعرض الدين العام الحكومي لكل من الجزائر، تونس والمغرب.نعرض في الرسوم الموالية نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الخام ولكن نوسع حجم العينة في الماضي إلى غاية سنة 1990 نظرا للأحداث النقدية الخاصة في فترة التسعينيات وما لعبته الديون وخدمات الديون من آثار إنكماشية واسعة على الإقتصادات الثلاثة الجزائرية، التونسية والمغربية. حيث عرفت هذه النسبة سنوات 1995، 1996 و1997 القيمة العظمى، وبعدها ومع تطبيق برامج للتعديل والتثبيت المقترحة من صندوق النقد الدولي لأن معظم المديونية كانت منه، عرفت هذه النسبة تراجعا كما يلي:

شكل 7 : نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر

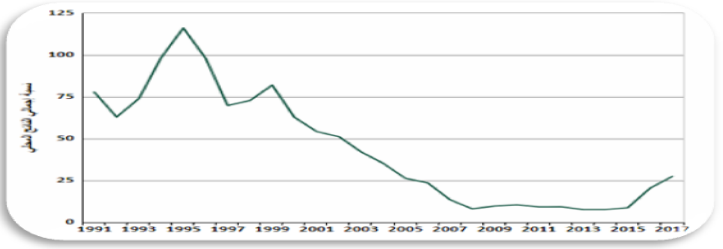

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

عرف الجزائر خلال التسعينيات ضغطا كبيرا على الميزانية حوالي 115 % من الناتج المحلي الخام، جراء خدمات الديون، غير أنه وبعد الجدولة التي عرفتها لديونها وبعد تحسن أسعار المحروقات، عرفت نسبة الديون تراجعا كبيرا منذ سنة 1999 حيث إستقرت سنة 2009 عند مستويات منخفضة حوالي 10 % من الناتج المحلي الخام، لتعرف سنة 2015 إرتفاعا طفيفا لا يرجع بالدرجة الأولى إلى تزايد المديونية بقدر ما يرجع إلى تراجع الناتج المحلي الخام.

شكل 8 : نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الخام في المغرب

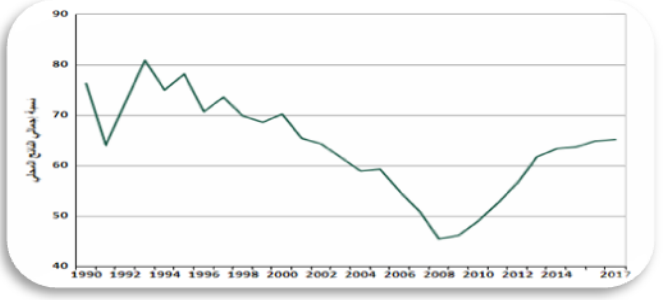

المصدر: *أطلس بيانات العالم*. (2018). تاريخ الاسترداد 11 03, 2019، من Sit Web Knoema: http://knoema.fr/atlas

إرتفاع الناتج المحلي الخام للمغرب إلى سنة 2008 خفف من ضغط المديونية على إقتصاده، غير أنه بعد ذلك إستمرت نسبة الديون الحكومية في الإرتفاع.

شكل 9 : نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الخام في تونس

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

يقترب منحنى نسبة الديون العام المغربي من نظيره التونسي غير أن مجال التذبذب هنا كان أقل في الإقتصاد التونسي سواء في النسب العليا حوالي 70 % أو الدنيا حوالي 40 %.بالرغم من أن الإصلاحات المالية والهيكلية تعد ضرورة حتمية لتحسين أداء الإقتصاد الوطني ورفع درجة تنافسيته، فإنه في المقابل يجب توسيع وتقوية فعالية جهاز الرعاية الإجتماعية لتخفيف التكلفة الإجتماعية لهذه الإصلاحات، خاصة وأنها مست بنودها الطبقات الهشة كرفع الدعم عن بعض المنتجات الأساسية. (مكيد و معوشي، 2014، صفحة 117)

7. تقديرات مستوى الفقر:

عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.90 دولار يوميًا هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولارًا يوميًا بأسعار عام 2011 الدولية. (أطلس بيانات العالم، 2018) وأحيانا ما يؤخذ الحد المتعلق بالدخول في فئة الفقراء 3.10 دولار يوميا، أي تعتبر الفئة التي يقل دخلها عن 3.10 دولار تحت خط الفقر(The World Bank, 2019) .حيث يلاحظ أن شريحة واسعة تدخل ضمن هذا التصنيف في معظم الدول النامية وخاصة الفقيرة. نظرا لعدم وجود إحصائيات منتظمة لهذا، أخذنا التعريف السابق كمعيار غير أن البيانات في ظل هذا المعيار كانت شحيحة للغاية:

جدول 8 : مستوى الفقر لكل من الجزائر، المغرب وتونس [أقل من 1.9 دولار في اليوم].

الوحدة: %

السنوات	1990	1995	1998	2000	2005	2006	2010	2011
الجزائر	-	5.9	-	-	-	-	-	0.5
المغرب	2.9	-	7.5	6.3	-	3.1	-	-
تونس	9.8	10.9	-	5.3	3.1	-	2.0	-

المصدر:

1.: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

2.The World Bank. **2019**. *One line.*

بالرغم من ندرة الإحصائيات حول عدد الذين يقعون تحت خط فقر 1.9 دو./ي أو 3.1 دو./ي، نتيجة تكتم الأنظمة عن إعطاء إحصائيات حقيقية، إلا أن الإحصائيات الموجودة تعطي تصور تقريبي لعدد الفقراء، فمثلا إذا ما ركزنا على النسبة الأخيرة المتوفرة لكل دولة فنجد أنه سنة 2011 بلغت نسبة الفقر في الجزائر 0.5 % وهي تعادل حوالي 185 ألف شخص، أما في المغرب فنسبة 3.1 % من الفقراء سنة 2006 تعادل حوالي 961 ألف شخص، أما تونس بمعدل 2% من الفقراء يمثلون سنة 2010 حوالي 212 ألف فقير. مما يمكن قوله أن المغرب حقق أعلى حجم فقراء عددا ونسبة، تليه تونس فالجزائر.

نشير لوجود نوعان من المؤشرات لقياس الفقر البشري يرمز لهما بـ IPH-1 وIPH-2 يأخذ الأول في الحسبان أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة وهي الحياة الصحية والمعرفة ومستوى المعيشة أما المؤشر الثاني فيخص الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE ويهتم بأربعة أبعاد: خطر الوفاة، الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، النسبة المئوية للفقراء (يدخل ضمن هذا البعد الأشخاص الذين دخلهم نصف متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة و البعد الرابع هو الاستبعاد الاجتماعي ويقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (مصطيفى و سانية، 2014، الصفحات 58-59).

8. الإحتياطات الدولية شاملة الذهب:

تتألف الاحتياطيات الدولية من مجموع النقد الأجنبي للبلد، وترتيب احتياطياتها في صندوق النقد الدولي، واحتياطياتها من الذهب النقدي، وقيمة موجودات حقوق السحب

الخاصة بالدولار الأمريكي لدى سلطاتها النقدية. والدولار الأمريكي بالأسعار الحالية وأسعار الصرف الحالية بالملايين. (أطلس بيانات العالم، 2018)

جدول 9 : الإحتياطات الدولية شاملة الذهب للدول الثلاثة الموضحة–الوحدة: مليار دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	114	148	155	170	191	200	201	186	150	120	104
المغرب	24	22	23	23	20	17	18	20	22	25	26
تونس	8	9	11	9	7	8	7	7	7	6	6

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

شكل 10 : الاحتياطات الدولية شاملة الذهب

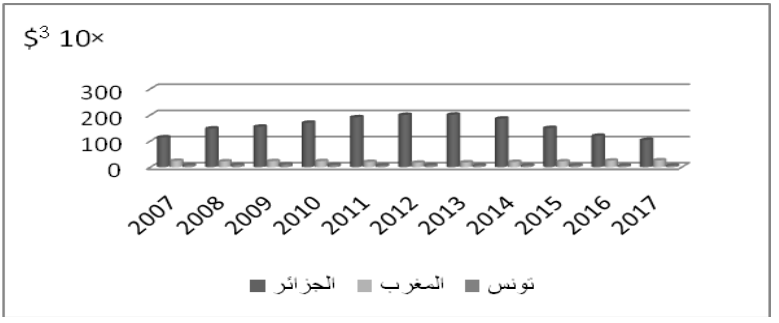

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

الملف للإنتباه في هذا الشكل هو حالة الإقتصاد الجزائري الذي بلغت قيمة الإحتياطات الدولية له أعلى قيمة لها سنة 2000 بنحو 201 مليار دولار حيث كانت الإيرادات من الجباية البترولية تساهم بشكل رئيسي فيها، غير أنه بعد إنهيار أسعار البترول منتصف 2014 (معوشي، مارس 2019، صفحة 134) عرفت الإحتياطات الدولية للجزائر إنخفاظا متسارعا بمعدل 25 مليار دولار كل عام تقريبا، لتبلغ 104 مليار دولار سنة 2017 ، هذا بسبب إعتماد الإقتصاد الجزائر على حوالي 98 % من ميزانيته على العائدات من الجباية البترولية وإنخفاض هذه الأخيرة أدى إلى تآكل إحتياصي الصرف لتلبية حاجات المشاريع الكبرى والمفتوحة منذ أكثر من عقد من الزمن هذا من جهة ومن جهة أخرى عرفت موازنة التسيير للجزائر ضغطا كبيرا على الجبهة الإجتماعية خاصة على الطبقات الهشة، حتى الضرائب والرسوم الجديدة أثرت بشكل مباشر على قطاع الأعمال مما أدى إلى تحمل الطبفات الفقيرة

والمتوسطة العبئ المالي الأكبر نسبيا بطبيعة الحال. يبقى الإقتصاد المغربي والتونسي بلإحتياطات صرف ضعيفة للغاية لم تتجاوز 26 مليار دولار طلية العشر سنوات بالنسبة للمغرب ولا 11 مليار دولار بالنسبة لتونس، بالرغم من الطابع السياحي للإقتصادين.

9. النمو السكاني والتحضر:

معدل النمو السكاني هو المعدل السنوي للتغير في عدد السكان خلال فترة زمنية، يتمّ حسابه من خلال المعادلة الآتية: (معدل المواليد+ الوافدين) – (معدل الوفيات+ المهاجرين)، يشهد العالم الآن نمواً سكانياً كبيراً يفوق معدلات التنمية الاقتصادية الحالية والمتوقعة، الأمر الذي يؤثر على قدرة الدول على تحقيق مستوى أعلى لشعوبها من حيث الغذاء الكافي، والتعليم، والصحة، والعمالة. (طلال، 2018). وهذا يذكرنا بتحليل "مالتس" الذي عبر عن ميل السكان إلى التزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد المواد الغذائية حيث أن الأولى تزيد وفقا لمتوالية هندسية، أما الثانية فتزيد وفقا لمتوالية حسابية. (غزلان، 1975، صفحة 192، 193)

جدول 10 : مؤشرات السكان والتحضر في الجزائر

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان	34,3	34,8	35,4	36,1	36,8	37,5	38,3	39,1	39,8	40,6	41,3
نمو السكان	1,5	1,6	1,7	1,8	1,9	2,0	2,0	2,0	1,9	1,8	1,7
كثافة السكان	14,4	14,6	14,9	15,2	15,5	15,8	16,1	16,4	16,7	17,0	17,3
معدل	65,6	66,1	66,8	67,5	68,2	68,9	69,6	70,2	70,8	71,5	72,1

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

عدد السكان الكلي بلغ 41.3 مليون نسمة سنة 2017 في الجزائر، ونسبة النمو تذبذبت حول 2 % أما الكثافة السكانية بلغت 17.3 شخص/كلم ^{2} حيث إرتفعت بمعدل شخصين منذ 2007و معدل التحضر فبلغ 72 % سنة 2017 .

جدول 11 : مؤشرات السكان والتحضر في المغرب

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان	31,2	31,5	31,9	32,4	32,8	33,3	33,8	34,3	34,8	35,2	35,7
نمو السكان	1,1	1,2	1,2	1,3	1,4	1,4	1,5	1,4	1,4	1,4	1,3
كثافة السكان	70,0	70,8	71,7	72,6	73,6	74,7	75,8	76,9	78,0	79,0	80,1
معدل	56,3	56,9	57,5	58,0	58,6	59,1	59,7	60,3	60,8	61,4	61,9

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

عدد السكان الكلي بلغ 35.7 مليون نسمة سنة 2017 في المغرب، ونسبة النمو التي تذبذبت حول 1.5 % أما الكثافة السكانية فبلغت 80.1 شخص / كلم ^{2} حيث إرتفعت بمعدل 10 أشخاص منذ 2007 أما معدل التحضر فبلغ 62 % سنة 2017 .

جدول 12 : مؤشرات السكان والتحضر في تونس

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان	10,2	10,4	10,5	10,6	10,7	10,8	11,0	11,1	11,2	11,4	11,5
نمو السكان	1,0	1,1	1,1	1,1	1,1	1,2	1,2	1,2	1,2	1,1	1,1
كثافة السكان	66,3	67,0	67,7	68,5	69,3	70,1	70,9	71,7	72,6	73,4	74,2
معدل	65,8	66,1	66,4	66,7	66,9	67,2	67,5	67,8	68,1	68,3	68,6

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

عدد السكان الكلي بلغ 11.5مليون نسمة سنة 2017 في تونس، ونسبة النمو التي تذبذبت حول 1.2 % أما الكثافة السكانية فبلغت 74.2شخص / كلم ^{2} حيث إرتفعت بمعدل 10 أشخاص منذ 2007 أما معدل التحضر فبلغ 65.6 % سنة 2017 وهي نسبة تبقى ضئيلة في ضل الطابع السياحي للدولة.

شكل 11 : عدد السكان للبلدان الثلاثة بالملايين نسمة

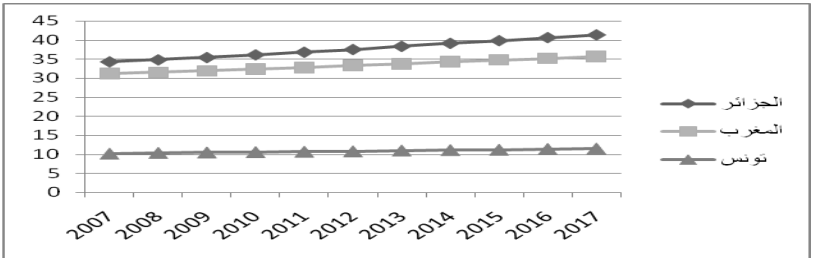

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

الزيادة الأكبر في السكان عرفتها الجزائر ثم تليها المغرب فتونس:

شكل 12: نمو السكان للبلدان الثلاثة كنسبة مئوية

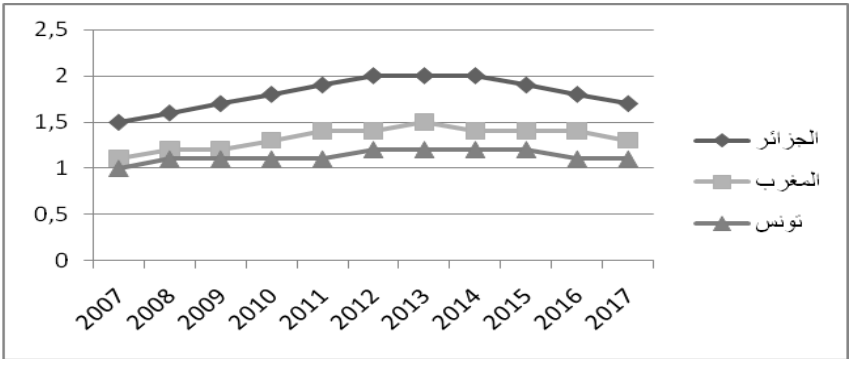

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

شكل 13: الكثافة السكانية للبلدان الثلاثة (نسمة في الكيلومتر مربع الواحد)

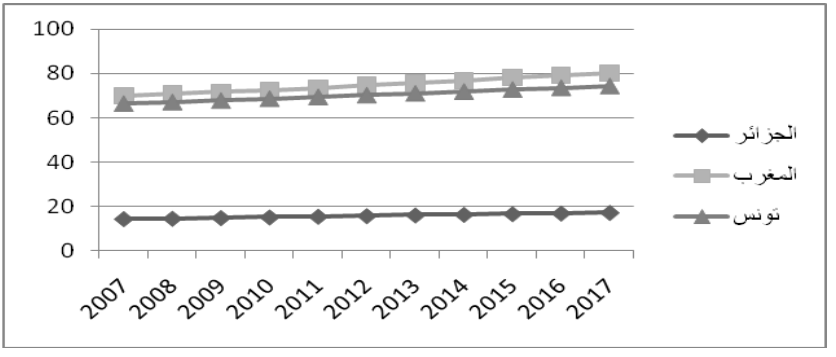

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

الكثافة السكانية في الجزائر في أدنى مستوى نتيجة المساحة الشاسعة، أما تونس فتفوق المغرب كثافة لمساحتها الصغيرة 163.610 كم² وعدد سكانها القليل، ومساحة المغرب 446.550 كم². (خليف، 2017، فقرة 3).

شكل 14: معدل التحضر للبلدان الثلاثة كنسبة مئوية

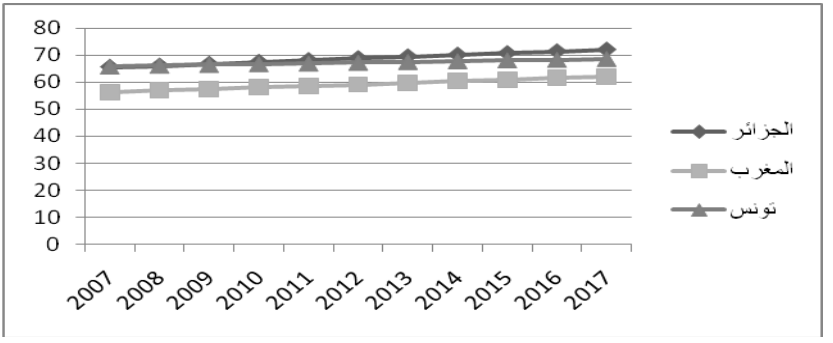

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

نلاحظ تقارب نسبة التحضر في كل من الجزائر، تونس والمغرب

10. نسبة التوظيف إلى عدد السكان:

نسبة التوظيف إلى عدد السكان هي نسبة سكان البلد الموظفين. وبشكلٍ عام، يُعدّ السكان الذين بلغوا سن 15 عامًا فما فوق هم السكان الذين بلغوا سن العمل. (أطلس بيانات العالم، 2018)

جدول 13 : نسبة التوظيف من عدد السكان للدول المعنية–الوحدة : %

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	36,5	37,4	37,8	38,1	38,3	38,0	39,4	37,1	36,8	37,2	37,2	37,2
المغرب	45,4	45,1	45,3	45,3	45,4	44,7	44,7	44,5	44,3	44,5	44,4	44,3
تونس	40,8	41,0	40,1	40,6	38,3	39,2	40,2	40,2	40,0	39,8	39,7	39,6

المصدر: *أطلس بيانات العالم*، 2018، على الخط.

شكل 15 : نسبة التوظيف من عدد السكان

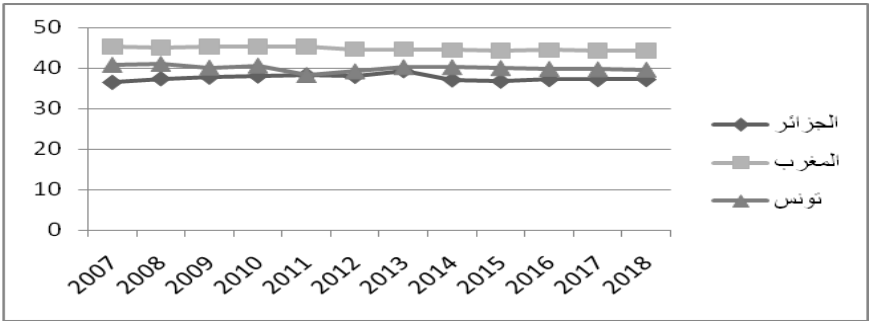

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على البيانات السابقة وبرنامج *Excel*

ما يمكن ملاحظته من خلال الرسم هو استقرار نسبة التوظيف من عدد السكان لكل الدول الثلاثة، غير أنه من حيث الترتيب تختلف فالمغرب حقق أفضل نسبة طيلة العشر سنوات الفارطة تذبذب حول 45 % تليه تونس تذبذب حول 40 % فالجزائر تذبذب حول 37 %، غير أن النسب تعتبر على العموم متقاربة.

11. تحليل النتائج:

نلخص النتائج المتوصل غليها من خلال الدراسة:

1. معدلات النمو للجزائر، تونس والمغرب بالرغم من كونها تعرف تذبذبات وعدم إستقرار طيلة العشر سنوات المدروسة، إلا أن معدلات النمو الثلاثة تعرف إتجاها عاما نحو الإنخفاض إذا ما تجهلنا بعض الطفرات.

2. تونس تحقق أعلى نصيب فردي من الناتج المحلي الخام من المغرب بالرغم من أن المغرب تحقق أعلى ناتج محلي خام وهذا يرجع إلى عدد السكان الذي يكون أقل منه في المغرب، لكن التدهور الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي في تونس منذ سنة 2014 ، والإرتفاع المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي في المغرب وإذا استمر على هذا المنوال فسيفوق تونس في آفاق 2020. أما الملاحظة الثانية هو أن وإلى غاية 2012 كان نصيف الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر وتونس يتذبذبان حول بعضهما، وهذا الأمر غير جيد للجزائر كون ناتجا المحلي أكبر بأربع مرات من الناتج المحلي التونسي.

3. الفجوات التضخمية كانت هي السائدة في الإقتصادات الثلاثة، غير أن بعض الفجوات الإنكماشية تخللت الوضع خلا العشر سنوات الفارطة ولكن بدرجة أقل مثل عامي 2009 و2014، عموما الفجوات التضخمية تبقى عبئا ثقيلا على الطبقات الفقيرة والتي تمثل نسبة معتبرة وإن كانت ليست الأغلبية.

4. تفشي البطالة في المجتمع التونسي كان واضحا لعشر سنوات فارطة مما ينعكس سلبا على الوضعية الإجتماعية للسكان والوضعية الإقتصادية للبد. أما المجتمع المغربي فعرف أدنى المعدلات بحوالي 9 % طيلة العشر سنوات المدروسة وهو معدل مقبول إذا ما قورن بكل من الجزائر وتونس في هذا الصدد. أما في المجتمع الجزائري فظلت معدلات البطالة تتوسط المعدلين السابقين لكل من تونس والمغرب طيلة العشر سنوات الماضية والشئ المخيف فيها هو النزعة نحو الزيادة خلال الخمس سنوات الماضية حيث بلغت سنة 2017 حوالي 11.7 % وهو رقم مخيف في ظل شريحة يد عاملة واسعة تنتظر العمل، ما ينعكس هو الآخر سلبا على الحالة الإجتماعية للسكان.

5. عرفت الجزائر خلال التسعينيات ضغطا كبيرا على الميزانية حوالي 115 % من الناتج المحلي الخام، جراء خدمات الديون، غير أنه وبعد الجدولة التي عرفتها لديونها وبعد تحسن أسعار المحروقات، عرفت نسبة الديون تراجعا كبيرا منذ سنة 1999 حيث إستقرت سنة 2009 عند مستويات منخفضة حوالي 10 % من الناتج المحلي الخام، لتعرف سنة 2015 إرتفاعا طفيفا لا يرجع بالدرجة الأولى إلى تزايد المديونية بقدر ما يرجع إلى تراجع الناتج المحلي الخام. إرتفاع الناتج المحلي الخام للمغرب إلى سنة 2008 خفف من ضغط المديونية.

6. بالرغم من ندرة الإحصائيات حول عدد الساكنة الذين يقعون تحت خط الفقر (أقل من 1.9 دولار / يوم)، نتيجة لتكتم الأنظمة عن إعطاء إحصائيات رسمية حقيقية، إلا أن الإحصائيات التي تم جمعها تبين النسب التي تعطي لنا تصور تقريبي لعدد الفقراء لكن هناك بعض المحاذير يجب أخذها بعين الإعتبار عند التطرق لهذه النسب حيث يجب العودة لعدد السكان في الدولة والني نأتي لذكره في البنود اللاحقة، فمثلا إذا ما ركزنا على النسبة الأخيرة المتوفرة لكل دولة فنجد أنه سنة 2011 بلغت نسبة الفقر في الجزائر 0.5 % وهي تعادل

حوالي 185 ألف شخص، أما في المغرب فنسبة 3.1 % من الفقراء سنة 2006 تعادل حوالي 961 ألف شخص، أما تونس بمعدل 2% من الفقراء يمثلون سنة 2010 حوالي 212 ألف فقير. مما يمكن قوله أن المغرب حقق أعلى حجم فقراء عددا ونسبة، تليه تونس ثم الجزائر.

7. الملف للإنتباه هو حالة الإقتصاد الجزائري الذي بلغت قيمة الإحتياطات الدولية له أعلى قيمة لها سنة 2000 بنحو 201 مليار دولار حيث كانت الإيرادات من الجباية البترولية تساهم بشكل رئيسي فيها، غير أنه بعد إنهيار أسعار البترول منتصف 2014 (معوشي، مارس 2019، صفحة 134) عرفت الإحتياطات الدولية للجزائر إنخفاظا متسارعا بمعدل 25 مليار دولار كل عام تقريبا، لتبلغ 104 مليار دولار سنة 2017 وتشير الإحصائيات والتقارير إلى إستمرار إنخفاضها إلى مطلع 2019 ما لم ترتفع أسعار المحروقات على الأقل فوق 70 دولار للبرميل، هذا بسبب إعتماد الإقتصاد الجزائر على حوالي 98 % من ميزانيته على العائدات من الجباية البترولية وإنخفاض هذه الأخيرة أدى إلى تآكل إحتياصي الصرف لتلبية حاجات المشاريع الكبرى والمفتوحة منذ أكثر من عقد من الزمن هذا من جهة ومن جهة أخرى عرفت موازنة التسيير للجزائر ضغطا كبيرا على الجبهة الإجتماعية خاصة على الطبقات الهشة، حتى الضرائب والرسوم الجديدة أثرت بشكل مباشر على قطاع الأعمال مما أدى إلى تحمل الطبقات الفقيرة والمتوسطة العبئ المالي الأكبر نسبيا بطبيعة الحال.

8. يبقى الإقتصاد المغربي والتونسي بلإحتياطات صرف ضعيفة للغاية لم تتجاوز 26 مليار دولار طلية العشر سنوات بالنسبة للمغرب ولا 11 مليار دولار بالنسبة لتونس، بالرغم من الطابع السياحي للإقتصادين، خاصة تونس عرفت تآكل في إحتياطي الصرف لها بسبب الأوضاع السياسية التي تشهدها منذ عقد.

9. بالرغم من تقارب نسبة التحضر في كل من الجزائر، تونس والمغرب غير أنه يعاب على الدولتين الأخيرتين وقوعهما خلف الجزائر بالرغم من أن إقتصادهم يعتمد بدرجة أكبر على السياحة.

10. من حيث نسبة التوظيف من عدد السكان لكل الدول الثلاثة، سجلنا استقرار عامل غير أنه من حيث الترتيب تختلف فالمغرب حقق أفضل نسبة طيلة العشر سنوات الفارطة، غير أن النسب تعتبر على العموم متقاربة وضعيفة.

12.خـاتمة:

من خلال ما سبق وبدراسة أهم المؤشرات التي تمس وبشكل مباشر الوضعية الإقتصادية للبلد والحالة الإجتماعية للسكان، وإن كانت الدراسة إتسمت بالإختصار غير أننا من خلال المقارنة إتضحت أهم الفروقات والتشابهات المميزة للإقتصادات الثلاثة الجزائري، التونسي والمغربي حيث تبين أن الجزائر وخلال العشر سنوات من 2007 إلى 2018 عرفت صدمتين لإنخفاض حاد في ناتجها المحلي الأولى سنة 2009 حيث كان سببه إنكماش إقتصادي حاد نتيجة لضعف القدرة الشرائية أما الصدمة الثانية فكانت مباشرة بعد منتصف 2014 أي سنة 2015 حيث عرفت الجزائر إنخفاض حاد في مداخيلها من الجباية البترولية ما اثر بشكل مباشر على الإنفاق الكلي من جهة وعلى الإستهلاك المحلي وهو مستقر على هذه الحالة إلى غاية السنة الحالية ما لم تتحسن أسعار المحروقات، حيث عرفت سنة 2014 أقصى قيمة للناتج المحلي الخام بـ 213 مليار دولار، أما فيما يخص الجارتين تونس والمغرب فإن حجم الناتج المحلي الخام كان مستقرا نسبيا والذي كان اقل من حجمه في الجزائر طيلة السنوات العشر المدروسة، والإنخفاض الخفيف بالنسبة لتونس (لم يتخطى عتبة 50 مليار دولار) حيث هذه الأخيرة عرفت تحولات سياسية ظرفية أدت إلى هذا الإنكماش الموزع بنسبة صغيرة على طول العقد الأخير خاصة وأن إقتصادها مبني على المداخيل السياحية، أما بالنسبة للمغرب فالإستقرار في النظام الإقتصادي والسياسات المتبعة أدى إلى عدم ظهور صدمات ملموسة.

13. قائمة المراجع:

1.13. قائمة المراجع العربية:

احمد مندور. (2000). *التحليل الاقتصادي الكلي.* مصر: مركز التعليم المفتوح-جامعة عين شمس.

***أطلس بيانات العالم.* (2018).** تاريخ الاسترداد 11 03, 2019، من Sit Web Knoema: http://knoema.fr/atlas

المعهد العربي للتخطيط. (2003). الأرقام القياسية. جسر *التنمية* ، 3.

ساموبلسون، و نورد هاوس. (2006). *علم الاقتصاد.* لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

سميحة ناصر خليف. (18 04, 2017). *مساحات الدول.* تاريخ الاسترداد 15 03, 2019، من موقع موضوع الالكتروني:https://mawdoo3.com/

صالح تومي. (بدون سنة نشر). *مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي.* الجزائر: دار اسامة.

عبد الرحمان يسري أحمد. (1984). *اسس التحليل الاقتصادي* . مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

عبد اللطيف مصطيفى، و عبد الحمن سانية. (2014). *دراسات في التنمية الاقتصادية.* لبنان: مكتبة حسن العصرية، ط 1.

علي مكيد، و عماد معوشي. (2014). الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وافاق التحول نحو اقتصاد السوق. *المستقبل العربي* ، 98-120.

عيماد معوشي. (مارس 2019). دراسة تحليلية لانهيار اسعار البترول، مع قياس اثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الجزائري للفترة 1990-2017. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* ، 129-148.

محمد ابراهيم غزلان. (1975). *موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي.* مصر: دار الجامعات المصرية.

محمد كلاس. (1993). *محاضرات في الإقتصاد التطبيقي.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مسعود مجيطنة. (2013). *دروس في المالية الدولية.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

وسام طلال. (05 04, 2018). *ما هو معدل النمو*. تاريخ الاسترداد 12 03, 2019، من موقع موضوع الإلكتروني:**https://mawdoo3.com/**

2.13. قائمة المراجع الأجنبية:

A Jacquemin, H. T. (2006). *Fondements de l'Economie" vol 2.* Paris: pages bleues.

B Goldfarb ،C Pardoux .(**2000) .***Introdction a la methode statistique* . Paris: dounod.

l'Organisation internationale du Travail. (1996, 03 05). *STABILISATION DU CHOMAGE*. Consulté le 03 14, 2019, sur O.I.T.: http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_008117/lang--fr/index.htm

The World Bank. (2019). *Data*. Consulté le 03 13, 2019, sur World bank open data: https://data.worldbank.org/

Univercite Sherbrooke. (2016, 07 06). *Statistiques*. Consulté le 03 13, 2019, sur Perspective monde: http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.CD&codePays=TUN&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays2=TUN&optionsDetPeriodes=avecNomP